

دور مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق اوراق المالية من

وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كردستان / العراق*

دراسة استطلاعية على عينة من مراقبي الحسابات في اقليم كردستان / العراق

م.د. دليور موسى احمد	م. د. فيان سليمان حمه سعيد	م.د. سيروان كريم عيسى
كلية الادارة والاقتصاد	فكلتي العلوم الانسانية والاجتماعية	كلية الادارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين	جامعة كوية	جامعة صلاح الدين

الملخص

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور الافصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات لغرض تحسين كفاءة سوق الاوراق المالية ، ولتحقيق الاهداف المطلوبة من البحث ، فقد قام الباحثين باعداد استمارة استبيان (Questionnaire) وبلاستفادة من بعض الدراسات السابقة في مجال بحثهما ، وقد تكون الاستبيان من (12) سؤالاً موجه للمراقبي الحسابات وموزعة على جزء رئيسي وهي: مستوى الافصاح في التقارير المالية ودورها في كفاءة سوق الاوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كردستان.

تم توزيع (٥٧) إستبانة على (المراقبي الحسابات)، وقد بلغ عدد المستجيبين (٥٤) أما الإستمارات المقبولة والصالحة للتحليل فقد بلغ (٥٢) ، حيث كانت خيارات الاجابات على وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (اتفق تماما" - اتفق - محايد - لا اتفق - لا اتفق تماما") وذلك بهدف معرفة الدور الذي يمكن ان تؤديه الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في اقليم كردستان وتأثيرها في انشاء سوق كفوءة وتحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين المتعاملين في هذه السوق.

ومن اهم نتائج البحث كانت ان مستوى الافصاح للتقارير دور كبير على كفاءة السوق المالي في الاقليم من وجهة النظر المراقبي الحسابات .

وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثين مجموعة من التوصيات ومن اهمها من الضروري التزام بالمستوى الافصاح للتقارير المالية لاجل حصول على سوق مالي كفوء ونشط في الاقليم كردستان في المستقبل.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/ نيسان ٢٠١٧

المقدمة

تعد التقارير المالية الأساسية الوسيلة لتحقيق وظيفة الاتصال في احاسبة لاشباع رغبات مستخدمي التقارير المالية ، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفيدة والتي يتم استخدامها في أعداد الخطط المستقبلية وايضا التوقعات بفشل او نجاح الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية ، وكما ان المعلومات المحاسبية لها اهمية في اتخاذ القرارات . ان الاهتمام بالإفصاح المحاسبي قد اخذ منحاً جديداً في الفترة الاخيرة ، وذلك في ظل اقتصاديات المنافسة وندرة الموارد وتأثير عمل الشركات المساهمة في اقتصادات كافة دول العالم ، حيث ان قرارات المستخدمين وبالاخص فئة المستثمرين المتعلقة بالتداول اسهم الشركات المدرجة في السوق المالية سوف تنعكس على حركة السوق بشكل عام مما يكون له اثر بالغ في الاقتصاد بشكل عام ، حيث أن هذه القرارات يجب ان تعتمد على المعلومات الواردة في التقارير المالية التي لها دور مهم وحيوي في حركة الاقتصاد بشكل عام ايضا .

وانطلاقاً من أهمية التقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبي يتوجب إعداد هذه التقارير على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية وبالتالي يؤدي الى وجود سوق مالي كفوء ، حيث ان جميع المستخدمين سواء كانوا داخليين او خارجيين يعتمدون وبدرجة كبيرة على هذه التقارير المالية عند اتخاذهم لقراراتهم المختلفة وبناء التوقعات المستقبلية حول مستقبل الشركات وتناجها ، ولذلك تلعب هذه التقارير دور اساسي وجوهري في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم .

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي - التقارير المالية - السوق المالي الكفوء

ولتحقيق ذلك ، فقد تم تقسيم البحث الى الاجزاء التالية :

اولاً: منهجية البحث : وتتضمن (مشكلة البحث - اهمية البحث - اهداف البحث - فرضيات البحث - منهج

وأسلوب البحث).

ثانياً : الجانب النظري: تتضمن (الجانب نظري عن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والسوق المالي الكفوء).

ثالثاً : طريقة البحث واجراءاته : وتتضمن (مجتمع البحث وعينته - الاستبيان - اجراءات البحث).

رابعاً : نتائج البحث والتوصيات : وتتضمن (النتائج التي توصل اليها البحث - التوصيات التي يقدمها البحث)

أولاً : منهجية البحث

في هذا الجزء يستعرض الباحثون المنهجية التي اتباعها في تحقيق اهداف البحث ، وبالشكل التالي

مشكلة البحث:

يمكن أبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

هل ان مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات يؤثر على كفاءة السوق المالي من وجهة نظر مراقبي

الحسابات ؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:

- ١- تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي عموماً حيث تعتبر مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطني ، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما يقدم لهم من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق .
- ٢- أهمية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في ترشيد كفاءة السوق المالي .
- ٣- يساهم البحث في اعطاء فكرة عن قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات ليتناسب مع سوق مالي كفوء في اقليم كردستان .
- ٤- يساهم البحث الحالي في اعطاء تصور واضح عن مدى أهمية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في تحسين كفاءة السوق المالي .
- ٥- يساهم البحث الحالي في اثراء المكتبة المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي في التقرير المالية لترشيد كفاءة السوق المالي .

اهداف البحث :

إن اهداف البحث يتلخص بالاتي :

- ١- تحديد البيانات والمعلومات الضرورية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين لاتخاذهم قرار الاستثمار في الأوراق المالية .
- ٢- تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات .
- ٣- تحديد دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات لغرض تحسين قرارات المستثمرين في سوق اللأوراق المالية .

فرضية البحث :

لتحقيق اهداف الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في الاقليم عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة النظر المراقبي الحسابات.

منهج وأسلوب البحث:

يعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والصادر المتعلقة بالأسواق المالية والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات .

هذا وقد تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات ، لقد تم تنظيم الاستبيانات لاستطلاع آراء أفراد العينة عن أنواع ومحتوى المعلومات المالية وغيرها في ترشيد كفاءة السوق المالي .

ثانيا : الجانب النظري

١- مفهوم واهمية الإفصاح المحاسبي

ان الإفصاح موضوع الدراسة حيث ورد بعنوان المعيار الدولي الاول المعدل عام ١٩٩٧ ، اذ ان هذا المعيار المحاسبي الدولي الخامس والذي موضوعه المعلومات الواجب الإفصاح في البيانات المالية ، والمعيار المحاسبي الدولي الثالث العشر والذي يتناول عرض الموجودات المتداولة وعرض المطلوبات المتداولة والذي تم اعتماده من مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعاد صياغته عام ١٩٩٤ لقد تم اعتماد العيار المحاسبي الدولي الاول والمعتمد من مجلس لجنة المعايير واصبح ساري المفعول على البيانات المالية (دهمش، ١٩٩٥ : ٣٧).

هناك كثير من التعاريف للإفصاح فمنها ما يتناول معنى الإفصاح في التقارير المالية من حيث كونه عرضا للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق ارباح في المستقبل وقدرته على سداد الالتزامات، ويعرف هندركسون الإفصاح بأنه اعلام مستخدمي التقارير المالية بشكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء كانت قرارات استثمارية ام منح قروض .(الخطيب، ٢٠٠٢ : ١٤٥)

ان مفهوم الإفصاح المحاسبي على وجه العموم هو العلانية الكاملة اما في اخاسة فيقصد بها ان تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات وتساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة ولكي تصبح المعلومات التي توفرها الخاسبة مفيدة لمستخدمي المعلومات في مساعدتهم لاتخاذ القرارات وبالتالي الإفصاح الكامل يجب ان تتوفر فيها الملائمة أي ان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار وذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها بحيث تكون محققة ومحايدة وتعتمد على اسس موضوعية وان تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق مع ضمان الوصول الى نفس النتائج اذا قامت مجموعات مختلفة بأستخدام نفس الطرق لقياس هذه النتائج وامكانية مقارنة تلك المعلومات لنفس المنشأة لفترات مختلفة او مع منشآت اخرى وان تكون المعلومات ذات اهمية نسبية وايصالها في التوقيت المناسب.(محمد ، ٢٠١٠ : ١٩٩)

ان توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم وبخصائصها النوعية يجعلها اكثر فائدة وتأثير في قراره ، لذلك يمكن القول ان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مع توفر الخصائص المطلوبة فيها هو الاساس الذي يمكن ان يعتمد عليه المستخدمين عند اتخاذهم لقراراتهم المختلفة، وبالنسبة لسوق الاوراق المالية والمستثمرين المتعاملين فيها ، فان الإفصاح المحاسبي يعتبر روح السوق المالية واساس نجاحه وهو يحقق في حالة توفره جوا" من الثقة بين المتعاملين داخل السوق (زيود واخرون ، 2007 ، 178).

ومن حيث علاقة الإفصاح بالتدقيق أشارت لجنة إجراءات التدقيق إلى أن الإفصاح هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة و يتعلق بشكل و تنظيم و تصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية و معاني المصطلحات الواردة بها، هذا و لقد حدد دستور مهنة التدقيق الصادر عن معهد المحاسبين الأمريكيين مسؤولية كل عضو من أعضاء المهنة إذا فشل في الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها للمستفيدين أو عدم كفايتها لهم. (عدون و هواري ، بدون تاريخ النشر: ٥)

ان الاهمية النسبية الحقيقية للمعلومات المحاسبية تنبع من مدى ملاءمتها لحاجات متخذي القرارات ، فالمعلومات التي لا تؤثر على القرارات التي ينوي المستخدم اتخاذها او التي لا تبرر او تشرح القرارات المتخذة لا تعد ملائمة او ذات جدوى ، اضافة الى الاهمية النسبية للمعلومة فهناك خاصيتا الملائمة و الموثوقية قابلية المعلومات للمقارنة . (الزيدي ، ٢٠١٠ : ١١٠)

٢- اهداف الافصاح المحاسبي

يهدف الافصاح المحاسبي في المحاسبة بصورة عامة الى : (الغبان ، ٢٠١٠ : ١٧٨) و (Granof ,2001: 20)

- ١- ازالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة .
- ٢- المساهمة في توفير الاساس القانوني لسلامة العقود .
- ٣- اشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين .
- ٤- توفير المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى الوحدة والالتزامات القائمة والتغيرات التي تطرا على الاصول .
- ٥- بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر او في المستقبل وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات .

يرى الباحثون ان الافصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات الى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للوحدات حتى يمكن الاعتماد علي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات وتقليل حالة عدم التاكيد لدى المستفيدين ،ومن خلال نشر المعلومات الكمية واية معلومات تساعد في اتخاذ القرار .

٣- انواع الافصاح المحاسبي :

يمكن تقسيم الافصاح المحاسبي الى : (الكامل ، ٢٠١١ : ١٢) و (حنان ، ٢٠٠٦ : ٤٧١)

- الافصاح الكامل : اي ان تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية .
- الافصاح العادل : يهتم الافصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المعنية اي عدم حذف او كتمان اية معلومات جوهرية .
- الافصاح التفاضلي : يعتمد الافصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة اي هناك يحتاج الى افصاحا شاملا ولكن الكثير منهم لا يحتاجون الى معلومات مالية ملخصة .

- الإفصاح التثقيفي : ينتج هذا النوع الى الاتجاه المتزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته اي المعلومات المالية وغير المالية .
- الإفصاح الوقائي :هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستخدمين .
- الإفصاح الكافي :اي الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .
- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها اي ان تناسب المعلومات مع نشاط المنشأة وظروفها .
- الإفصاح الشامل :اي لا يعني ان تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ولكن يقصد بها ان يوصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة بنتيجة العمليات .

٤- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية : (مطر والسويطي، ٢٠٠٨ : ٣٣٧)

- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :تتعد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها هذه المعلومات ، فمنها تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة.
- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر اساسي هو مايعرف بمعيار او خاصية الملائمة لذلك قبل تحديد هل توافر معلومات معينة ملائمة او غير ملائمة للمستخدم يجب ان يحدد اولاً الغرض الذي ستستخدم فيه ، اذا ان معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل او مستخدم بديل .
- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :وتتمثل هذه المعلومات في البيانات المالية الختوية في القوائم المالية التقليدية ، بالاضافة الى معلومات أساسية تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية عُرضت في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً لا يتجزء من تلك القوائم .
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين إلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها .
- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الاثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية ، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل أما في الملاحظات أو الايضاحات المرفقة بتلك القوائم ، او في جداول أخرى مكملتها تلحق بها ، كما يتطلب الامر في بعض الاحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها اذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية . (العكر، ٢٠١٠ : ١٧)

٥- أهداف القوائم والتقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة، و تنقسم التقارير إلى قسمين هما:

- تقارير خاصة:- تعد استجابة لطلب معين.
- تقارير عامة:- تعد وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها.

وهنا ينبغي علينا أولاً التفرقة بين كلاً من "القوائم المالية" و"التقارير المالية"، حيث أن مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل من مفهوم القوائم المالية، وذلك لعدة أسباب هي:-

- أن القوائم المالية بما تتضمنه من «قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة حقوق المساهمين» تعد جزء من التقارير المالية، والتي تتضمن فضلاً عن القوائم المالية «تقرير مراق الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، خطط الإنتاج والتوسعات المستقبلية المتوقعة، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي، وأي إفصاح إضافي آخر».

- أن القوائم المالية تعرض معلومات مالية «كمية» فقط، بينما التقارير المالية تعرض معلومات مالية وغير مالية «كمية، وصفية»، فمثلاً معلومات الإفصاح عن خطط الإنتاج والتوسعات المستقبلية المتوقعة لا يمكن أن تدرج في القوائم المالية، وذلك لأنها معلومات وصفية وليست كمية.

ويجب ملاحظة أن أهداف التقارير المحاسبية هي أهداف عامة، وذات مجال واسع، فهي لا تشمل الإفصاح في القوائم المالية، والتي تمثل الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، ولكن تشمل أيضاً المعلومات التي تقدم القدرة الكسبية له، كما أنها تتصف بالعمومية لتلبي حاجة عديد من المستخدمين، ولذلك فهي تمثل أهدافاً للتقارير المالية ذات الأغراض العامة، لمحاولة تحقيق وإرضاء الحاجات والمصالح الخاصة بالمستخدمين المحتملين، دون التركيز على حاجة مستخدميهم بعينهم.

وأخيراً فإن أهداف التقارير المالية يجب أن توجه أساساً نحو حاجة المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية، والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبونها، فالأجهزة الحكومية مثل مصلحة الضرائب وهيئة سوق المال يحصلون على ما يحتاجونه من معلومات من الشركات، وفقاً لما يخوله لهم اللوائح والقوانين، بينما المستثمرين والمقرضين يعتمدون أساساً على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والتي تقدمها الإدارة، ولذلك فهم يمثلون المستخدمين الأساسيين للقوائم والتقارير المالية.

ومن أفضل المحاولات في تحديد أهداف التقارير المالية كانت محاولة "مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي"، والذي جاء

معتمداً إلى حد كبير على الدراسة التي قام بها "الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين" وكانت الأهداف مقسمة كالتالي:-

- ١- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية، مع ضرورة صياغة هذه المعلومات بحيث يمكن استيعابها وفهمها من قبل أولئك المستخدمين و المفترض تملكهم القدر الكافي من الدراية و الفهم للأنشطة الاقتصادية.
- ٢- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة عدم التأكد الخيطة بها.
- ٣- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم موارد المنشأة و التزاماتها، و التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد و الإلتزامات.

٦- أسواق الأوراق المالية والسوق الكفوءة

تشكل سوق الأوراق المالية ركنا هاما من أركان هيكل النظام التمويلي في النظم الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الفردي والحرية الاقتصادية فهي تسعى إلى تشجيع الادخار لدى الأفراد وتنميته وذلك من أجل تمويل المؤسسات التي تستثمر في مختلف القطاعات مما يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني وتطوره، إذ تقوم بتجميع مختلف المدخرات بكافة أشكالها وأجلها وإعادة استثمارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فالعلاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية من جهة وبين نمو سوق رأس المال المحلية وبصفة خاصة سوق الأوراق المالية من جهة أخرى. (حسين، ٢٠١٣: ٥)

تمثل أسواق الأوراق المالية في مجال التعامل بالاوراق المالية التي تصدرها الشركات العامة والخاصة ممثلة بالاسهم والسندات ويمكن تقسيمها الى : (حمد ، ٢٠١٠ : ١٩٨)

- السوق الاولية والتي يتم التعامل فيها بالاوراق المالية لأول مرة عند اصدارها عن طريق الاكتتاب العام سواء عند تأسيس الشركة او عند زيادة رأس مالها.
- الاسواق الثانوية يتم تداول الاوراق المالية بين مالكيها والمستثمرين الجدد الراغبين في شراء هذه الاوراق المالية ومن خلال وسطاء في البورصة.
- السوق الموازية: وهي السوق التي يتم فيها تداول الاوراق المالية التي تصدرها الشركات غير المدرجة اسماؤها في السوق المالية.
- اسواق العقود المستقبلية: ظهرت هذه السوق حديثا واصبحت الاكثر انتشارا وهي سوق التعامل ايضا بالاوراق المالية ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تواريخ لاحقة.

يمكن تعريف الاسواق المالية بانها المكان او الوسيلة المنظمة التي يتم من خلالها لجمع بين الطلب على الاموال والعرض للاموال سواء كان ذلك بالاتصال المباشر وغير مباشر وبعبارة اخرى فان السوق المالي هو التنظيم الذي يمكن اصحاب الاموال الفائضة من الاتصال الدائم مع الاطراف التي لديها العجز في الاموال حيث يمكنهم من اتمام التعاملات فيما بينهم بطريقة منظمة وفق شروط محددة . (شندي، ٢٠١٣: ١٥٧)

ويرى الباحثين أن سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المختلفة، ويلعب هذا السوق دوراً هاماً وحيوياً في اقتصاد الدول نظراً لما يتم فيه من تنظيم لتوجيه المدخرات في الاستثمارات المناسبة.

يقصد بالكفاءة في سوق الأوراق المالية على أنها تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة الى السوق وتكون السوق كفوءة اذا كانت الاسعار تعكس نظام المعلومات عن اداء الشركة المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق وذلك وفق مجموعة من الشروط الضرورية للكفاءة والتي تتطلب: (مفتاح وفريده، ٢٠١٠: ١٨٢)

- أ- وجود منافسة تامة بين مختلف المتدخلين في السوق
- ب- توفر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداول ادواتها في السوق
- ت- الافصاح عن هذه المعلومات باقصى سرعة وباقل تكلفة الى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد .
- ث- تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظم المعلومات المالية وعلى هذا الاساس فان نجاح سوق الأوراق المالية يحتاج الى معلومات تبنى على اساس مجموعة من العناصر تتمثل في: (الحناوي، ١٩٩٨: ١٣٢)
- ج- اظهار الاعلان المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالي وهو ما يعرف بالافصاح العام الذي يوفر قدر كافي من المعلومات يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة .
- ح- توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدة المعنية لحساب القيمة الحقيقية لها .
- خ- و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على اخصائين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية الحفظه مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه لبيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام ١٩٧٤ شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من الحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين.(عدون وهوارى، ٢٠١٠: ٦)

٧- نظام المعلومات وأسواق الأوراق المالية

في ظل سوق الكفاءة تكون المنافسة شديدة بين المستثمرين فالمستثمرون يواجهون المزيد من المعلومات من يوم لآخر ، وتزداد أهمية المعلومة بشكل كبير في السوق الكفاء والتي تمثل مجموعة من البيانات التي تم تجهيزها للمتعاملين وهي ذات قيمة حقيقية او متوقعة عن العمليات الجارية او المستقبلية لاتخاذ القرار ، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي من اهم مصادر المعلومات الاقتصادية في سوق الأوراق المالية ، فالمعلومات المحاسبية يتم الاعتماد عليها في تقييم الأوراق المالية وتقييم المخاطر المرتبطة بهذه الأوراق ، وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة ، ويعتبر الإفصاح المالي والمحاسبي مسألة قانونية تلزم كل الشركات الاموال بنشر البيانات والقوائم المالية والإفصاح عنها في اوقات محددة لتحقيق الكفاءة في السوق المالية عن طريق : (ناجي ، ٢٠٠٥ : ٣)

- متابعة التزام الشركات بتوفير بيانات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة .
- تطبيق قواعد وعايير المحاسبة والتدقيق .
- الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية .
- تقييم اداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية .

٨- المقومات الأساسية لسوق الأوراق المالية

إن سوق الأوراق المالية لا تنشأ مجرد الرغبة ولا لصدور قرار من السلطات المختصة وإنما تنشأ نتيجة لتوافر عدة مقومات

أساسية منها: (Elton et,al 2006: 260)

- وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المرن القادر على التطور باستمرار للتكيف مع المتغيرات والذي يطمأن المستثمرين والمدخرين ويوفر الحماية اللازمة لحقوق المتعاملين مما يؤدي إلى خلق جو من الثقة في الأسواق.
- وضوح الخطة الاقتصادية المتبعة في الدولة والتي تحدد لرأس المال الخاص دوره.
- إتباع السياسات التي تشجع الادخار والاستثمار.
- توفر مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والربحية المجزئة والتي تسمح باستيعاب رأس المال المعروض.
- وجود مؤسسات مالية ومصرفية ومن كافة التخصصات مما يشكل بيئة متكاملة من المؤسسات المالية تسمح بتعبئة المدخرات وتولد قروض الاستثمار.
- توفير شبكة جيدة من المتعاملين والوسطاء في السوق.
- إضفاء الشفافية على الشركات المصدرة للأوراق المالية وإخراجها من الإطار العائلي.

٩- أقسام سوق الأوراق المالية

تنقسم سوق الأوراق المالية إلى عدة أقسام: (باعكضة، ٢٠١٢: ٢٠)

• سوق الإصدار الأولي: هو السوق الذي تعرض فيه المنشآت أوراق ماله مصدرة لأول مرة عن طريق طرحها للاكتتاب، وبالتالي يتم من خلاله تحويل المدخرات إلى استثمارات جديدة لم تكن قائمة في السابق أو التوسع في استثمارات قائمة.

• سوق التداول الثانوي: يختص هذا السوق بتداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية، وفيه تذهب الحصيلة النقدية إلى حامل الأوراق المالية وليس للمنشآت المصدرة لها والتي سبق أن باعتها في السوق الأولية، وتحرك الأوراق المالية باستمرار باستمرار بين المستثمرين مما يضمن توفر عنصر السيولة بشكل دائم، ويأخذ هذا السوق شكلين في الحياة العملية هما: (موسى، ٢٠٠٥: ٢١)

أ- السوق المنظم: هو السوق الذي يرتبط بنظام وقانون ومكان وزمان واضح ومعلوم، ويدار تحت إشراف مجلس منتخب من أعضاء السوق حيث يتم مراقبة الصفقات المنعقدة بدقة والتأكد من سيرها وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة، وتعتمد في بيع وشراء الأوراق المالية على الوسطاء والسماسرة الذين يعملون لحساب غيرهم مقابل عمولات، ويطلق على السوق المنظم مصطلح "البورصة".

ب - السوق غير المنظم: هو السوق الذي يتعامل في الأوراق المالية الغير مقيدة في الأسواق المنظمة، ولا يوجد مكان ثابت ومعين لإجراء معاملاتها وإنما تتم عن طريق شبكات اتصال تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين، ويتحدد سعر بيع وشراء الورقة فيها بالتفاوض.

و يشتمل السوق غير المنظم على السوق الثالث الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء من خلال سمسرة غير أعضاء في السوق الثانوي لحساب غيرهم من المستثمرين بتكاليف منخفضة نسبياً ويكونون على استعداد لشراء أو بيع الأوراق المالية في أي وقت وبأي كمية، كما يشتمل السوق غير المنظم على السوق الرابع الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء الكبيرة بين كبار المستثمرين مباشرة فيما بينهم وتمتاز بسرعة اتمام الصفقات بتكلفة أقل ويتعامل المستثمرين فيها على كافة الأوراق المالية. و باعتبار ان سوق الأوراق المالية مكانا يلتقي فيه البائعون والمشترون من خلال سمسرة لتبادل السلعة هي الأسهم والسندات وتعرف بسوق المال طويلة الأجل فهي أقرب ما يكون من السوق الكاملة، هي تلك السوق التي يتحدد فيها سعر واحد للسلعة الواحدة، وشروط السوق الكاملة هو وجود عدد كبير من البائعين والمشتري بحيث لا يستطيع أحدهم بائع أو مشتري بمفرده أن يؤثر على سعر السوق سهولة وتوافر الاتصالات بين أطراف السوق مما يحقق علم كل من البائع والمشتري بما يجري في السوق مما يستتبع أن البائع لا يبيع إلا بأعلى سعر مطلوب في السوق وبالمثل المشتري لا يشتري إلا بأقل من السعر المعروض في السوق. (Groz , 2009:113)

ثالثا: الجانب العملي وتحليل النتائج

١- وصف مجتمع الدراسة والعينة الموزع عليها إستمارة الإستبانة

تم تحديد المراقبي الحسابات في اقليم كردستان كمجتمع الدراسة لالتماسهم المباشر مع الشركات والاسواق المالية، حيث يبلغ اجمالي عدد المراقبي الحسابات في اقليم كردستان (٥٧) مراقبا.

٢- توزيع عينة الدراسة: لغرض جمع البيانات تم توزيع (٥٧) إستبانة على (مراقبي الحسابات)، وقد بلغ عدد المستجيبين (٥٤) ونسبة (٩٤,٧٪) أما الإستمارات المقبولة والصالحة للتحليل فقد بلغ (٥٢) أي بنسبة (٩١,٢٪) وكما مبين في الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة ونسبة المستجيبين من إستمارة الإستبانة

صافي نسبة المستجيبين	عدد الإستمارة		نسبة الإستمارات المعادة	عدد الإستمارة		الوظيفة
	مقبول	غير مقبول		المرسلة أو الموزعة	المعادة	
٩١,٢ %	٥٢	٢	٩٤,٧ %	٥٤	٥٧	مراقبي الحسابات

المصدر: من إعداد الباحثين

٣- وصف خصائص عينة الدراسة: يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والشهادة المهنية والخبرة العملية. ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال جداول على النحو التالي:

السؤال رقم (١) الدرجة العلمية:

الجدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

النسبة	التكرار	الدرجة العلمية
٩٦%	٥٠	بكالوريوس
٤%	٢	ماجستير
		دكتورا
١٠٠%	٥٢	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر من الجدول رقم (٢) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على ثلاث فئات إذ احتلت حملة بكالوريوس المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (٥٠) مفردة إحصائية أي بنسبة (٩٦٪) واحتلت حملة الماجستير بالمرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (٢) مفردة إحصائية ٤٪

السؤال رقم (٢) سنوات الخبرة:

الجدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
٢١,٢%	١١	من ١ سنة - ٥ سنوات
٣٦,٥%	١٩	من ٦ سنة - ١٠ سنوات
١٥,٤%	٨	سنة من ١١ سنة - ١٥
١١,٥%	٦	سنة ٢٠ من ١٦ سنة -
١٥,٤%	٨	٢١ سنة فأكثر
١٠٠%	٥٢	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

٤- أساليب تحليل البيانات

تم استخدام الأسلوب الوصفي الاحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضية، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) حيث تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية:

١. المتوسطات الحسابية.

٢. الانحرافات المعيارية.

٣. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).

مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات وكما موضح في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

مقياس لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الأثر
١	منخفضة جداً
٢	منخفضة
٣	متوسطة
٤	مرتفع
٥	مرتفع جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول (٥):

جدول رقم (٥)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
مرتفعة جداً	٥ - ٤.٥
مرتفع	٤.٥ - أقل من ٣.٧٥
متوسطة	٣ - أقل من ٣.٧٥
منخفضة	٢ - أقل من ٣
منخفضة جداً	أقل من ٢

عرض النتائج (الفرضية الرئيسية)

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في الاقليم عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة النظر المراقبي الحسابات.

يظهر الجدول رقم (٦) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لدور مستوى الإفصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في الاقليم ، إذ احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ووضع أمامها ترتيب استناداً على أهميتها النسبية استناداً للمتوسطات.

جدول رقم (٦)

دور مستوى الافصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في الاقليم.

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	اهمية النسبية	درجة الموافقة
١	الافصاح عن القوائم المالية الاساسية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٥٥	٠.٦١٩	١	٩١%	مرتفع جداً
٢	الافصاح عن قوائم إضافية يؤدي الى كفاءة السوق المالي.	٣.٧٧	٠.٩٥٨	٧	٧٥,٤%	مرتفع
٣	الافصاح عن جداول إحصائية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤٦	١.١٦٢	١٠	٦٩,٢%	متوسطة
٤	الافصاح عن معلومات التي تخص الاحداث اللاحقة للميزانية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٦	٠.٨٠٣	٩	٧٢%	متوسطة
٥	الافصاح عن الإيضاحات وتفسيرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.١٠	١.١٩٣	٥	٨٢%	مرتفع
٦	الافصاح عن مذكرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٠٩	١.١٣٧	٦	٨١,٨%	مرتفع
٧	الافصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤٣	٠.٧٨٧	١١	٦٨,٦%	متوسطة
٨	الافصاح عن السياسات المحاسبية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٣١	٠.٩٧٧	٢	٨٦,٢%	مرتفع
٩	الافصاح عن تقرير مدقق الخارجي يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٢١	١.١٣١	٤	٨٤,٢%	عالية
١٠	الافصاح عن تقرير الإدارة يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤١	١.٦٩٦	١٢	٦٨,٢%	متوسطة
١١	الافصاح عن مدى الالتزام بالتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والتدقيق يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٢٤	١.٠٧٩	٣	٨٤,٨%	مرتفع
١٢	الافصاح عن مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٦٦	١.٥٨٨	٨	٧٣,٢%	متوسطة
	المتوسط العام.	٣.٩١٠	٠.٦٩٦			مرتفع

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن المتوسطات الحسابية لخور لدور مستوى الإفصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في الاقليم تراوحت بين (٣.٤١-٤.٥٥) وبانحرافات معيارية (٠.٦٩٦ و ١.٦٩٦). وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس دور مستوى الإفصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في الاقليم وبدرجات تراوحت ما بين المتوسطة والمرتفع جداً إذ إن جميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي (٣).

كما يشير الجدول رقم (٦) إلى:

١. أن الفقرة رقم (١) التي تنص على: " الإفصاح عن القوائم المالية الاساسية يؤدي الى كفاءة السوق المالي ". احتلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أهمية بين بقية العبارات إذ بلغت أهميتها النسبية ٩١٪ وبلغ متوسطها الحسابي (٤.٥٥)
٢. كما يشير إلى أن الفقرة (٨) التي تنص على: " الإفصاح عن السياسات الخاسبية يؤدي الى كفاءة السوق المالي " احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ متوسطها الحسابي (٤.٣١) وبأهمية نسبية ٨٦.٢٪
٣. وجاءت الفقرة رقم (١١) التي تنص على: " الإفصاح عن مدى الالتزام بالتطبيق قواعد ومعايير الخاسبة والتدقيق يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (٤.٢٤) بأهمية نسبية تبلغ (٨٤.٨٪). وتدرجت بقية الفقرات،
٤. وكانت الفقرة رقم (٩) التي تنص على: " الإفصاح عن تقرير مدقق الخارجي يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (٤.٢١) وبأهمية نسبية قدرها ٨٤,٢٪
٥. كما يشير إلى أن الفقرة (٥) التي تنص على: " الإفصاح عن الإيضاحات وتفسيرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي " احتلت المرتبة الخامسة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٤.١) وبأهمية نسبية ٨٢٪.
٦. وجاءت الفقرة (٦) التي تنص على: " الإفصاح عن مذكرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة السادسة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٤.٠٩) وبأهمية نسبية ٨١,٨٪
٧. كما يشير إلى أن الفقرة (٢) التي تنص على: " الإفصاح عن قوائم إضافية يؤدي الى كفاءة السوق المالي " احتلت المرتبة السابعة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٧٧) وبأهمية نسبية ٧٥,٤٪
٨. وجاءت الفقرة (١٢) التي تنص على: " الإفصاح عن مدى الالتزام بالمعايير الخاسبية الدولية يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة الثامنة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٦٦) وبأهمية نسبية ٧٣,٢٪
٩. كما يشير إلى أن الفقرة (٤) التي تنص على: " الإفصاح عن معلومات التي تخص الاحداث اللاحقة للميزانية يؤدي الى كفاءة السوق المالي " احتلت المرتبة التاسعة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٦) وبأهمية نسبية ٧٢٪
١٠. وجاءت الفقرة (٣) التي تنص على: " الإفصاح عن جداول إحصائية يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة العاشرة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٤٦) وبأهمية نسبية ٦٩,٢٪

١١ . كما يشير إلى أن الفقرة (٧) التي تنص على: " الافصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة يؤدي الى كفاءة

السوق المالي " احتلت المرتبة الاحدى عشرة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٤٣) وبأهمية نسبية ٦٨.٦٪

١٢ . وجاءت الفقرة (١٠) التي تنص على: " الافصاح عن تقرير الإدارة يؤدي الى كفاءة السوق المالي " في المرتبة الاخيرة

إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٤١) وبأهمية نسبية ٦٨,٢٪

اختبار الفرضية الرئيسية للبحث

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضية البحث من خلال استخدام اختبار T-Test وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (٧)

اختبار الفرضية

المتوسط الحسابي	Sigالدلالة	الجدولية T	المحسوبة T	نتيجة الفرضية العدمية
3.91	0.000	1.096	16.017	رفض

تشير النتائج في الجدول رقم (٧) إلى أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية) تحت مستوى الدلالة (٠.٠٥) وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية)، فإننا نرفض الفرضية العدمية المتمثلة في "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الافصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في الاقليم عند مستوى المعنوية (α) ≤ 0.05 من وجهة النظر المراقبي الحسابات".

ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة في "توجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الافصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في الاقليم عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة النظر المراقبي الحسابات".

١- الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم توصل الباحثين الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن عرضها على نحو التالي:

- مستوى الافصاح في التقارير المالية لها دور كبير في تنشيط وكفاءة سوق الاوراق المالية.
- تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح وتأتي في المرتبة الاولى من حيث تأثيرها في كفاءة السوق الاوراق المالية.
- ان افصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى تفعيل سوق الاوراق المالية لاتسابها طابع العالمي.

٢- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين من الجانب النظري والميداني للبحث يطرح الباحثين عدد من التوصيات والتي

يمكن اتباعها في الاقليم كوردستان عند تفعيل سوق الاوراق المالية في الامستقبل على نحو التالي:

- ضرورة التزام الشركات بالمستويات الافصاح في التقارير المالية.
- ضرورة التزام بالمعايير المحاسبية الدولية خاصتا تلك المعايير التي تخص الافصاح عند اعداد القوائم المالية من قبل الشركات مما يؤدي الى تنشيط سوق الاوراق المالية في الاقليم عند تفعيلها في المستقبل.
- ضرورة افصاح المدقق الخارجي في تقريره انه قد قام بعملية التدقيق وفق المعايير التدقيق الدولية.
- اضافة الشفافية على البيانات المالية المنشورة .

المصادر والمراجع:

المصادر العربية

الرسائل الجامعية

- ١- باعكضة، رواء عبد الرزاق (٢٠١٢) اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الاولى على اسعار الاسهم -دراسة تطبيقية على سوق الاسهم السعودي -رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الملك عبد العزيز-قسم المحاسبة
- ٢- العكر، معتز برهان جميل (٢٠٠٩) أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط .
- ٣- الكامل ، بالعيد محمد، (٢٠١١)، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية اكثر فائدة لمستخدميها ،رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح -ورقلة

البحوث والمقتنيات

- ١- حسين، ميسون علي (٢٠١٣)، الاوراق المالية واسواقها مع الاشارة الى سوق العراق للاوراق المالية - تاطير نظري ،مجلة جامعة بابل /العلوم الانسانية ، المجلد ٢١، العدد ١ .
- ٢- حمد ،مجيد عبد زيد، ٢٠١٠ ، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في اسهم الشركات - من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١٢ العدد ٤ ، ٢٠١٠
- ٣- الخطيب ، خالد عبدالله (٢٠٠٢) ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم ١) مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨ ،العدد رقم ٢،
- ٤- دهمش ، نعيم (١٩٩٥) ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، عمان ، معهد الدراسات المصرفية .
- ٥- الزبيدي ،فراس خضير ،(٢٠١٠) اثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١٢ العدد ٣.
- ٦- زيود ،لطيف واخرون،(٢٠٠٧) دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،المجلد ٢٩ ،العدد الاول .
- ٧- شندي ، اديب قاسم (٢٠١٣) الاسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للاوراق المالية -دراسة حالة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -مؤتمر الكلية .

- ٨- صالح وفريدة، (٢٠١٠)، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية -دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، جامعة محمد خيضر ، مجلة الباحث ، العدد ٧ .
- ٩- الغبان، ثائر صبري محمود كاظم (٢٠١٠) تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، دراسة تطبيقية -المجلة العراقية للعلوم الادارية -العدد ٢٧
- ١٠- ناجي ، مسعود علي (٢٠٠٥) ،المعلومات المحاسبية واهميتها في السوق الفعال ،مداخلة الى ندوة دور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية -تجارب ورؤى مستقبلية ،طرابلس .
- ١١- ناصر دادي عدون ود.معراج هواري، دراسة ميدانية حول « دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية» ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط - الجزائر بدون سنة

الكتب

- ١- حنان ، رضوان حلوة ،(٢٠٠٦) ،النموذج المحاسبي المعاصر -من المبادئ الى المعايير -دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ط ٢ دار وائل -الأردن .
- ٢- الحناوي محمد صالح (١٩٩٨) ، تحليل الاسهم والسندات -مدخل الهندسة المالية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية.
- ٣- مطروالسويطي،محمد و موسى ،(٢٠٠٨) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط ٢
- ٤- موسى ، رسمية احمد (٢٠٠٥) ، الاسواق المالية والصيرفة -دار المعزز للنشر والتوزيع .

المصادر الاجنبية :

1-Books

- 1-Elton E.J. Gruber M.J., Brown S.J., . Goetzmann W.N (2006): Modern Portfolio Theory and Investment Analysis, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York.
- 2-Groz Marc M (2009): Forbes Guide to the Markets, John Wiley & Sons, Inc., New York.
- 3-Granoff,, Miichell H.,, (2001),, "Governmentt and Not-for Profit Accounting",2nd Ed.,, (2001),, by John Wiley & Sons,, Inc..

2- Internet

- 1-www.accdiscussion.com
- 2-http://kenanaonline.com